



الإسكندرية في ٢٨/٦/٢٠٢٢

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،

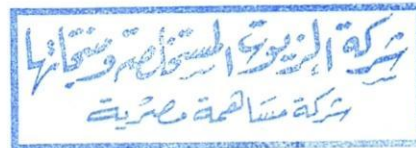
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقب الحسابات الجهاز

المركزي للمحاسبات عن الفترة المنتهية في ٣١/٣/٢٠٢٢ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

العضو المنتدب


كيميائي / محمد رفعت حجاب





رد الشركة	الملاحظات
أن المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية والبالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاث قطع مستأجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبيانها كالآتي:	- وجود نزاع قضائي بين الشركة ومحافظة الإسكندرية حيث تطالب الأخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاثة قطع أرض بمساحة إجمالية نحو ٤٣ ألف م ^٢ بمصنع محرم بك ، وبلغت قيمة المطالبات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨٤,٢٢٢ مليون جنيه ، ومن جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الأرض مستندة إلى البند ١١ من عقود الاستئجار وطلب التملك المقدم في موعدة القانوني كما تطالب بإبراء ذمتها من مطالبات محافظة الإسكندرية .
المساحة الأولى ٢٦٠,٤٢,٣٤٠ م ^٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤/ لسنة ١٩٧٠ .	- ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥ في الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ ق من محافظة الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئناف رقم ٧٦/٢٠٧٤ ق والمقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين والذي يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧ ألف م ^٢ كما يقضى برفض إبراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦ ألف م ^٢ عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩,٦١٥ مليون جنيه ، طغنت الشركة بالنقض برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ولم تحدد له جلسة بعد ، كما قامت الشركة بتعليق نحو ٣٤,١٣٧ مليون جنيه كإجراءات مستحقة حتى ٢٠٢٢/٣/٣١
المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م ^٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧/ لسنة ١٩٧٠ .	- وتجدر الإشارة إلى وجود مطالبات قضائية (رسوم نسبي وخدمات) معلنة للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢ بنحو ٨,٤٣٩ مليون جنيه عن حكم محكمة شرق الإسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٥٦٠٢ لسنة ٢٠٠٧ ورقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ ، وقامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة رقم ٧٢٣ جلسة ٢٠٢٢/١/١٦ إحالة لمحكمة القضاء الإداري ، والدعوى ٣٩٤٥ لسنة ٢٠٢١ مدني كلي شرق اسكندرية جلسة ٢٠٢٢/٥/٣١ .
المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م ^٢ بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ .	يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو متابعة النزاع القائم وموافقتنا بالموقف القانوني لدعاوى براءة الذمة
وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي صحة ونفاذ الوعد بالبيع العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٢٦٠,٤٢,٣٤٠ م ^٢ .	
وقامت الشركة بإقامة دعوى لصحة ونفاذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م ^٢ وكذا صحة ونفاذ لمساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م ^٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطع سالفة الذكر بموجب إنذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري والمساحة بطلبات لشهر صحيفة صحة ونفاذ الوعد بالبيع وتم تجديدها برقم ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ لعمل كشف تحديد مساحي وتحديد الحدود المساحية وفصلها عن ترعة مياه الشرب . لنقل ملكية أرض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظة الإسكندرية - وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق آلي الإدارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع أرض المصنع بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالإسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع إرشادي من هيئة المساحة و جاري عرض الطلبات على الحي .	
وفيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضي بمصنع محرم بك فإن الخلاف بين الشركة والمحافظة على ٣ قطع أراضي قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة انتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الأولى بمساحة ٢٦٠,٤٢,٣٤٠ م ^٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي بصحة ونفاذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية .	
وجاري إعداد طلب لشهر الحكم سالف الذكر بناء على تعديلات المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بناء على الطلبات أرقام ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ .	
وذلك تمهيدا لشهر الحكم رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي إسكندرية حتى يكون له اسبقية عند تطبيق قانون رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ والذي ينص على انه يحق من بيده حكم صحة ونفاذ صادر من المحكمة يودعه لدى الشهر العقاري ويحصل على رقم شهر لهذا الحكم.	

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

حيث أشارت تلك المادة وتعد بالانتهاء الى إمكانية الحصول على رقم شهر دون أية إجراءات بحث ملكية وذلك طبقاً لهذا القانون .

وتم رفع دعوى أمام القضاء المدني للقضاء بصحة ونفاذ الحكم الصادر في الدعوى عاليه بالزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض ومتداولة .

أما القطعتين الثانية والثالثة تم إقامة دعوى بالزام المحافظة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال موقعة لشهر الصحيفة ومتداولة .

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعوتين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧، ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلى إسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق المدعي عليه الأول (محافظة الإسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩ . ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

وبالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المصانع :

أخطأ الحكم في رفض هذا الطلب - حيث أورد في حيثياته أن تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) - وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام في ١٩٧٤/٦/٤ .
- في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها - صادرة عن محافظة الإسكندرية في ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة في ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

- وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات في المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ في ذلك وتم الاستئناف على الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بأرقام ١٧٤٧ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ مدني لسنة ٧٦ ق .

وصدر بها حكماً لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ حيث نص على الآتي :

أولاً : قبول الاستئنافات شكلاً .

ثانياً : في موضوع الاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بالغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول - بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة الشركة بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي .

ثالثاً : في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة :

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢,٣٤٠ م موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة في شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٨٠ م^٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م^٢ التي أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضى به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي .

خامساً : إلزام المستأنف ضدها في الأستئناف الأول المستأنفة في الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنية مقابل أتعاب المحاماة .

(٣) هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون - وتم ضمها و بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بالحكم السابق المشار إليه .

هذا و عليه أضحى هذا القضاء مقررأ أحقية الشركة في شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢,٣٤ م^٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٥ م^٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م^٢) الكائن عليها مصانعها - بمحرم بك - بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير .

ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار و خطأ و إهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية :

- فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالي ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه . حيث بلغت المطالبات المالية الحالية بإجمالى وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمانه إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش) .

- وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه . ونشير في هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : - آخر مطالبة مالية وردت للشركة في هذا الشأن عن مقابل الإنتفاع بأرض قطاع مصانع محرم بك مبلغ وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمانه إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤

و هي مطالبات مالية فقط - لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية - أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار إليها .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة - و الأحكام السابق التحصل عليها - فضلاً عن المنازعة في الإستحقاق و الخطأ في تقدير المطالبة و أسباب أخرى نوردها بصحيفة الطعن .
ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها وعدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإداري طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحققاتها .

وتحوطاً لذلك أقامت شركتنا الدعوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ والحجز الإداري .
مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات :

- للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .
- و السيد / رئيس الوزراء .
- و السيد / وزير الصناعة .
- و السيد / وزير التموين .
- و السيد / محافظ الإسكندرية .

وأنت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبه رقم ٥٣٥ و التي تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو :

أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية .
تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل في الدعوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا الخصوص .

ثالثاً : - تم إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات و الجهات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخرى والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء .

- وفي هذا الصدد تم الآتي :

- ١- تم تقديم تظلم برقم ٢٠٢١/١٢/١٥ بالاعتراض على المطالبة المالية + براءة الذمة لسبق صدور حكم بالأحقية في الشراء و التملك بشروط المصانع ٢٠٧٣/٢٠٧٤/٧٦ق .
- ٢- طلب شراء و تملك بشروط المصانع وتنفيذ الحكم النهائي بالتملك بشروط المصانع برقم ٢/١٠٠٠ في ٢٠٢١/١٠/٢٠
- ٣- طلب آخر لجهاز حماية أملاك الدولة + المحافظة برقم ٢٥٠٨/٢٠/١٠/٢٠٢١ في ذات الخصوص .
- ٤- تقديم طلب براءة الذمة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ لجنة قضائية توثيق منازعات بالاعتراض على المطالبة + طلب براءة الذمة .
- ٥- متابعة + طلب لجهاز حماية أملاك الدولة برقم ٢٥٢ في

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

٢٠٢١/١٢/١٥ بالتنفيذ للحكم القضائي الصادر لصالح الشركة.

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :
فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠ متر ٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .
علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .
هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل أنتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يفصل بشكل جازم في تلك الإستحقاقات .

- تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية - وتم إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي / وزير العدل بشأن المطالبات المالية .

وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن نقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم

وذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد / محافظ الإسكندرية بإيداع طعناً على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق .
وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه :

- تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد و الأمر معروض على المستشار القانوني للمحافظة للرأى .

- وفيما يخص المطالبات المالية (رسوم نسبي وخدمات) :

- تم الاعلان للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢
- تم إعداد صحيفة دعوى ببراءة ذمة و اعتراض على تلك المطالبات على سند قانوني وسند من حكم محكمة النقض المصرية في هذا الشأن وذلك فى الطعن رقم ٦٩١٧ ، ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق واحيلت الى محكمة شرق اسكندرية وقيدت الدعوة برقم ٣٩٤٥ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى شرق وقضى فيها بجلسة ٢٠٢٢/٥/٣١ بالغاء امر تقدير لرسوم وبراءة ذمة الشركة عن المطالبات .

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

ما زالت الشركة لم تتخذ الاجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من ارض مصنع علف القبارى بما عليها من ١٤٣٢ م مربع مبانى ٩٠ م^٢ جمالون والمقدر بنحو ٣١٥ الف جنية طبقا لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير اثمان الاراضى بادرة مراقبة نزع الملكية فى ١٩٩١/٢/١٩
 ← يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة .

أن القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة عليه يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور و مازال المشتري لم يقيم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى و جارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. و أن هناك ضوابط تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة و ذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا و الشركة الفاطمية و جارى استخراج كشف تحديد مساحى .
 و أنه قد أستجد من أحداث فى تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبو الفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التى يمتلكها عناصر الإخوان و ذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية و مصادرتها و ضمها بجانب الخزائنة العامة للدولة و من ضمنها الشركة الفاطمية مشتري أرض المصنع المذكور .

ما زالت الشركة لم تنتهى من النزاع على الارض التى الت إلى الشركة حقوق الايجار و الانتفاع بها من ورثة / بنى بندلديس ناحية الوردبان بالعقد المؤرخ اول يناير ١٩٦٠ و قد قامت الشركة بتسليم ارض المصنع للمدعو / حمدى عبد الرزاق بعد ان تخلصت الشركة من خطوط الانتاج مما سهل على المذكور الحصول على حكم فى الدعوى رقم ٤٩١ لسنة ٢٠١٤ و كان قرار اخلاء المصنع هو السبب الاساسى فى فقدان الشركة للارض و يتبقى فى حيازة الشركة مخزن و معرض بيع منتجات و قد اقام المذكور الدعوى رقم ٢٠٢٠/١٨٧٤ ضد الشركة بانهاء عقد الايجار بمفاد الاخلاء و التسليم بداعى تملكه الارض بالشراء من ورثة بنى بندلديس و التى صدر فيها الحكم لصالح المدعى و تم تأييد الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩٥ لسنة ٧٧ ق و لم تقم الشركة باجراء الطعن حتى تاريخه الامر الذى قد يشوبه العبث بملكيات اجانب بناء على قيام المنطقة الشمالية العسكرية بوقف تراخيص البناء لوجود شك فى صحة الاجراءات و التصرف من الملاك السابقين و قد عرض المدعى مبلغ ٤٠٠ الف جنية على الشركة ويشير إلى صدور قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بتحويل الأمر إلى قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية حيث قامت الشركة بتقديم شكوى إلى مباحث الأموال العامة بالإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٨ .

← يتعين موافاتنا بما آلت الية تلك الاجراءات و التطور فى الموقف القانونى .

مخزن و معرض البيع بالوردبان البالغ مساحته ٣٠٤ م^٢ موضوع عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و المقام بشأنه الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ مساكن كلي شرق الإسكندرية بطلب الحكم بانتهاء عقد الايجار و الاخلاء و التسليم استنادا لحكم المحكمة الدستورية العليا .
 بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١١ لسنة ٢٣ قضائية دستورية عليا و المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ و الذى نص على الآتى :

أولاً : بعدم دستورية صدر الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن و تنظيم العلاقة بيم المؤجر و المستأجر ، فيما تضمنه من إطلاق عبارة "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد " .

لتشمل عقود إيجار الأماكن المؤجرة للأشخاص الاعتبارية لأستعمالها فى غير غرض السكنى .
 و حيث بدأت المحاكم فى تطبيق و تنفيذ مناهج حكم المحكمة الدستورية العليا - بصدور أحكام متعددة و متتالية ضد أشخاص اعتبارية عامة و خاصة بانتهاء عقود الايجار الخاصة بها و الاخلاء و التسليم لعدم إصدار قانون خاص بتلك المسألة من مجلس الشعب .

- و بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٧ تلقت الشركة إنذار من السيد / حمدى عبد الرزاق عبد الواحد باعتبار العلاقة الإيجازية منتهية و سرعة إخلاء و تسليم العين محل عقد الايجار المذكور نفاذا لحكم المحكمة العليا السابق ذكره .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
 شركة مساهمة مصرية

- وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٣ تلقت الشركة عرضاً من المذكور بالإخلاء و التسليم مقابل إعطاء وتسليم الشركة محل بمساحة لا تقل عن ٤٥ متراً مربعاً مع تجهيزه من أراضي و حوائط ودهانات وفقاً للاتفاق وعرض على رئاسة الشركة سداد مبلغ ٤٠٠ ألف جنيهاً (فقط أربع مائة الف جنيهاً) مقابل التنازل والتسليم ٠٠ و إلا كان له الحق في اتخاذ الإجراء القانوني في حالة عدم الموافقة .

- وتم عرض الأمر بمذكرة واضحة بالمركز القانوني للشركة على السيد رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب - تم موافقة السادة أعضاء المجلس بها . للقرار والرأي والأمر بما يتبع تم الإشارة فيها إلى بعض الأحكام الصادرة ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء العقد والإخلاء والتسليم عملاً بحكم المحكمة الدستورية العليا .

- وتم عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة الذي أصدر القرار رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع الى السيد / رئيس قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية - بالشركة القابضة للصناعات الغذائية (وهو ما تم بالفعل) .

- وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/١٢/١٨٥٥ و الذي أنهى إلى (موافقة المجلس بالإجماع على إعادة التفاوض مع الأستاذ / محمد محمد ابو زيد - بشأن مخزن الورديان ٠٠ بحيث يتم الاتفاق على

احضار مكان بديل بالمساحة المتفق عليها بنظام التمليك ٠٠ وعقب استلام المكان الجديد يتم تسليم المكان القديم) .
- وتم عمل معاينة لعرض من المذكور لمحل تجاري بالورديان من قبل قطاع البيع و القطاع القانوني كانت غير ملائمة من جهة الموقع و المساحة و الشروط و التشطيب ٠٠ ومخالفة للعرض المبدي منه .

وفي غضون شهر ٢٠٢٠/١٠ صدرت تعليمات مجلس الإدارة بالتقدم ببلاغ لإدارة الأموال العامة بشأن ملكية المذكور و أيلولتها له من أجنب وما ثار بشأنها من شكوك في صحتها ونسبتها للملاك .

- و تم تحويل الملف للمختص بإدارة الأموال العامة وتلقي سيادته المستندات و الشكوى و البلاغ على سبيل الاستدلال لعدم وجود دليل على التزوير على أن التحريات و التقصي بشأن الملكية و التحري عن العقود المسجلة بالشهر العقاري لنقل الملكية محررة و تم توثيقها خارج البلاد .
و أصبح في حوزة إدارة الأموال العامة تحت الفحص و التحري .

— و بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر قرار مجلس الإدارة ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع وعرضه على قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لإبداء الرأي القانوني - مع إرفاق صورة البلاغ الذي تم تقديمه لمباحث الأموال العامة بشأن ملكية الأجنب و العبث بها .

وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ تلقت الشركة إعلاناً بصحيفة الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ من السيد / حمدي عبد الرازق عبد

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الواحد - بطلب الإخلاء و التسليم للمحل التجارى موضوع
المذكرة - لانتهاؤه تأسيساً على حكم المحكمة الدستورية
العليا السابق الاشارة اليه .
- والتي تداولت بالجلسات ٠٠ الى أن قضى فيها بجلسة
٢٠٢١/٢/٢٨ من الدائرة ٦ مساكن كلى (بانتهاه عقد الإيجار
سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و إخلاء الشركة المدعى
عليها من عين التداعي و تسليمها خالية مما يشغلها و ألزمت
الشركة المدعى عليها المصاريف .
وتم إعداد صحيفة الاستئناف طعناً على الحكم المذكور -
وقدمت وقيدت برقم ٢٧٩٥ لسنة ٧٧ ق و المحدد لنظرها
جلسة ٢٠٢١/٩/١٥ أمام الدائرة ٣٦ إيجارات وتم تأجيلها
لجلسة ٢٠٢١/١١/٦ لاستكمال المستندات و بجلسة
٢٠٢١/١٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الاسكندرية فى
الأستئناف المشار اليه وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية
العليا و جاري أعداد صحيفة طعن بالنقض ويتم الأستشكال فى
تنفيذ الحكم أرتكازاً على قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن
اجراءات الأخلاء و التنفيذ لأحكام المحكمة الدستورية العليا
و منح الشركات أجلاً خمس سنوات بعد العرض على مجلس
الشعب .
- وكذلك تم مقابلة السيد العميد / رئيس مباحث الأموال
العامه و تقديم شكوى بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ .
و طلب سيادته مستندات أخرى .
و تم التقدم ببلاغ لمباحث الأموال العامه و تم تقديم كافة
المستندات للادارة .

سيتم العرض على أقرب جمعية عامة غير عادية قادمة

مازالت الاصول الثابته تتضمن نحو ٣,٠٤٢ مليون جنية قيمة
الاصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية فى
٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ اجراءات البيع و بيانها
ماكينة مارجرين - وحدة توليد هيدروجين - ارض الشونة
بدمنهوور بمساحة ٦٢٥٨ م٢ ، فى حين صدر قرار مجلس الادارة
رقم ٢٠١٩/٦/١٩٢١ باتخاذ الاجراءات اللازمة لطرح مزايده
علنية لتاجير ارض الشونة بدمنهوور مخالفاً بذلك قرار الجمعية
العامه غير العاديه .
← يتعين موافقتنا بأسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامه غير
العاديه و اعاده العرض عليها

جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن

قامت الشركة باستبعاد نحو ٣٧ الف جنية من الاصول الثابته -
اثاث بعد تكهنيها على الرغم من عدم بيعها بالمخالفة للفقرة ٦٧
من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ "الاصول الثابته" .
يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معيار المحاسبة المشار
اليه مع ضرورة التصرف الاقتصادى بما يعود على الشركة بالنفع
و الافادة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١

<p>يرجع عدم الاستلام الابتدائي للمذيب ذلك لانه يحتاج الى اكثر من تجربة حتى يتسنى لنا استلامه طبقا للمواصفات وايضا عدم توفر خامات لتشغيله مما ادى ذلك الى تأخير استلامه حتى الان وجارى توفير خامات وتشغيله ليتسنى لنا استلامه ابتدائيا . اما بخصوص اعادة تاهيل المنظفات بتركيب فلتر لحجز الأتربة ومشملاته الخاصة به وهو يعمل بحاله جيدة وتم استلامه ابتدائي ونهائي</p>	<p>- تضمن حساب التكوين الاستثمارى نحو ١١,٠٦٤ مليون جنية رصيد متوقف منه نحو ٧,٢٠٨ مليون جنية تكلفة اعادة تاهيل المذيب ٣ بمصنع دمنهور والتي انتهت اعماله دون تحرير محضر استلام ابتدائي بالرغم من تشغيله خلال الفترة من ٢٠٢١/٤/٢٤ حتى ٢٠٢١/٦/٨ لكمية ٢٢٩٥ طن بذرة قطن وكذا نحو ٣,٨٥٦ مليون جنية تكلفة اعادة تاهيل خط انتاج المنظفات بمصنع محرم بك ولم يتم تحرير محضر استلام ابتدائي حتى تاريخه بالرغم من انتظام العمل وانتاج منظفات بوفرة بكمية ١١٤١ طن خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٣/٣١ . ← يتعين تحديد اسباب عدم تحرير محضر استلام واتخاذ الاجراءات اللازمة لتغطيتها لحساب الاصول الثابتة وما يترتب عليه من اثار .</p>
<p>تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات مايو ٢٠٢٢ رقم ١٩٥٧</p>	<p>- لم يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ١,٣٣٩ مليون جنية قيمة المستخلص الجارى رقم (٥) الخاص بالاعمال المدنية وتكلفة الاستثمارى لمشروع تركيب خط التكرير المستمر بمصنع دمنهور على الرغم من الانتهاء من الاعمال وصرف قيمة المستخلص للشركة المنفذة في ٢٠٢١/٦/١٧ ← يتعين اجراء التسوية اللازمة والافادة .</p>
<p>- تم عمل التصويب اللازم</p>	<p>تضمن حساب الانفاق الاستثمارى - اعتمادات مستندية بنحو ١٦,٥٥٢ مليون جنية قيمة الاعتماد المستندى لاستيراد خط تكرير الزيت بمصنع محرم بك بالخطأ وصحته حساب التكوين الاستثمارى حيث وردت مكونات الخط بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٣ . ← يتعين اجراء التسويات اللازمة والافادة .</p>
<p>سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ و الذى انتهت فيه الى الاتى : اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانياً :- بالنسبة للأصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثاً:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعاً:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا مرفق تقرير اللجنة (مرفق) هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) وسيتم موافاة سيادتكم لما انتهت اليه هذه الدراسة .</p>	<p>تضمن المخزون فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٠,٢٨٤ مليون جنية قيمة اصناف راكدة و بطينة الحركة وتالفة ومحرزة طبقا لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض فى قيمتها بنحو ٦,٨٩ مليون جنية دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون اجراء اية مزايدات للتصرف فى الاصناف المستغنى عنها . ← يتعين ضرورة التصرف الاقتصادى بما يعود بالنفع على الشركة</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١

<p>اختلاف معدل فقد بين المصانع يرجع الي اختلاف آلة انتاج الزيت بين مصانع الشركة الثلاثة . علماً بأنه جارى العمل على تحسين تلك المعدلات . وسيرى أثر ذلك بنهاية السنة المالية الحالية</p>	<p>تضمنت تكلفة الانتاج نحو ٦٠,٦١ مليون جنية قيمة الفائد من الزيت الخام بمصانع الشركة المختلفة حيث ترتفع نسب فقد الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة ٤,١ % مقارنة بمصنع محرم بك وراغب البالغين نحو ٣% و٣,٥٥% . ← يتعين دراسة اسباب ارتفاع نسب الفقد واتخاذ اللازم نحو تخفيضها</p>
<p>تم بحث الامر عن طريق اللجنة المشكلة لمطابقة الارصدة الفعلية للجرد على ارصدة حسابات المخازن وبطاقات الصنف والتي انتهت الى ان هذا العجز ناتج عن فرق في كثافة الزيت الخام حيث تم الجرد في درجة حرارة قدرها ١٦ درجة مئوية يقابلها كثافة قدرها ٠,٩٢٤٥ .</p>	<p>- بمطابقة جانب من كشوف الجرد في ٢٠٢٢/٣/٣١ مع الرصيد الدفترى تبين وجود عجز بنحو ٣٣,٨١ طن زيت صويا خام بمصنع دمنهور و زيادة بنحو ١,٣١٢ طن زيت صويا خام بمصنع محرم بك . ← يتعين بحث الامر واتخاذ اللازم في ضوء ذلك .</p>
<p>- تم تحرير المحضر رقم ٧١٢٦ لسنة ٢٠٢١ جنح قسم أول دمياط وتم سحب عينات أرسلت للمعمل الكيماوى ولا زالت القضية معروضة لم يتم التصرف فيها . - تم تقديم طلب للسيد المستشار رئيس نيابة عين شمس الجزئية بطلب اعادة فحص و المعاينة الفعلية للحرز لانتفاء المخالفة من واقع التسليمات وتاريخ الانتاج وتم ارسال العينات المسحوبة للمعامل المركزية للتحاليل و جارى المتابعه مع السيد / مدير الادارة الجنائية للشركة المصرية لتجارة الجملة و لم ترد نتيجة التحاليل وتقرير المعمل حتى تاريخه</p>	<p>- وجود كمية ٣٣٥ كرتونة زيت الفيروز ٨٠٠ مم بنحو ٦٦ الف جنية محرزة من قبل مباحث التموين بمخازن الشركة العامة لتجارة الجملة ، بداعى تغير الخواص واللون والرائحة فضلا عن وجود كمية ٢١٩٠ كرتونة زيت فيروز ٨٠٠ مل بنحو ٤٣٤ الف جنية محرزة من قبل مباحث التموين بمخازن الشركة المصرية لتجارة الجملة بداعى ان الزيت انتاج ٢٠١٩ فى حين ان الانتاج شهر ٢٠٢١/٩ . ← يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات حيال فك تلك الأحرار .</p>
<p>جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن</p>	<p>تلاحظ وجود انحرافات سالبة بنحو ٤٩٣ الف جنية ببعض اصناف الخامات الرئيسية للمنظفات وكذا الخامات المساعدة (العبوات) فى ٢٠٢٢/٣/٣١ ← يتعين بحث ودراسة ذلك الأمر وإجراء ما يلزم .</p>
<p>جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن نحو وضع الاسس المناسبة وفقا لاحكام معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون</p>	<p>لا تقوم الشركة بوضع اسس لتحديد تكلفة مشتقات الانتاج مثال ذلك : الموسيلاج والكسب وفقا للفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ "المخزون" . ← يتعين وضع اسس محددة لتحديد قيمة مشتقات الانتاج وفقا لمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١

قامت الشركة بحساب المتوسط المرجح للزيوت الخام على اساس كتاب دورى الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤ بزيادة اسعار الزيت الوارد اعتبارا من ٢٠٢١/١١/١ ليصبح زيت الصويا بسعر ٢٢٥٠٠ جنية/ للطن وزيت العباد بسعر ٢٢٣٠٠ جنية/ للطن ولا يوجد تأكيدات على ان المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام ستظل على نفس مستوياتها فى نهاية العام المالى وما لذلك من اثر على المركز المالى ونتائج اعمال الشركة عن التسعة اشهر المنتهية فى ٢٠٢٢/٣/٣١

← يتعين دراسة الأمر و الإفادة .

لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لظهور النتائج الفعالة فى البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقاً لمتوسط قيمة الاصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض. وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام فى نهاية العام المالى وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بأسعار ٢٢٥٠٠ جنية لطن زيت الصويا و ٢٢٣٠٠ جنية لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الأسعار خلال النصف الثاني من العام المالى الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته فى ٢٠٢١/١٢/٣١

- ومع الأخذ فى الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التموينى خلال العام كانت حسب الاتى :-

الفترة	لتر (طن)	٠,٨٠ لتر (طن)
٢٠٢١/٧/١-٢٠٢١/١٠/٢٧	٢٢٢٨٢,٦٢٠	٢٢٤١٨,٤٧٠
٢٠٢١/١٠/٢٨-٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٦٦٣٠,٤٣٠	٢٦٤٩٤,٥٦٠

هذا ومع ورود كميات من زيت الصويا / خلال يناير ٢٠٢٢ وحده تعادل نصف كميات الوارد خلال الشهور الستة الاولى من العام المالى الحالي الامر الذي ادى الي ارتفاع كبير فى المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام. فان المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والذي على اساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعبأ) خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٠/٢٧ مما يعنى تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الي تراجع الربحية المعلنة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ يضاف لذلك تراجع هامش ربح طن الزيت المباع خلال الفترة من ٢٠٢١/١٠/٢٨ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقارنة بربحيتها فى ٢٠٢٢/٣/٣١ لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ عنه فى ٢٠٢٢/٣/٣١ ومع الأخذ فى الاعتبار ان مصر تستورد سنويا ما يقارب من ٩٧ % من احتياجاتها من زيوت الطعام من الخارج وان ما نسبته ٨٠% على الاقل ياتي من اوكرانيا هذا وفى ظل تداعيات الازمة الاوكرانية فان فرضية ثبات اسعار الزيت الخام الوارد من الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن النصف الاول من العام المالى الحالي خلال الستة شهور الأخيرة من نفس العام تكون فرضية بعيدة التحقق خصوصا مع الارتفاعات المستمرة فى جميع اسعار الخامات و المواد الاولية وعليه فقد تنشأ تغييرات فى اسعار التحاسب لزيت الصويا والعباد الخام تؤثر حال حدوثها فى تكلفة المبيعات وبالتالي نتيجة الاعمال و من غير المتوقع على نحو معقول الحصول عليها واخذها فى الاعتبار عند اعداد القوائم المالية عن الفترة ونتيجة لظروف عدم اليقين تلك ننوه الي انه تم اعداد القوائم على اساس اخر اسعار تحاسب تحت يد الشركة لزيوت الصويا والعباد الخام والواردة بخطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المؤرخ فى ٢٠٢٢/١/٢٤ عن الشهور الستة الاولى من العام الحالي.

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١

<p>جاري الحصول على المطابقة المطلوبة .</p>	<p>بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية المدين نحو ١,٧٨١ مليار جنيه والدائن نحو ٢,١٨٧ مليار جنيه دون اجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/٣/٣١ . ← يتعين إجراء المطابقة على تلك الأرصدة للتحقق من صحتها .</p>
<p>سيتم اجراء المطابقة وتسوية الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠</p>	<p>بلغ الرصيد الدائن للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٤,٣٢٦ مليون جنيه ولم نوافق بمطابقة مع الهيئة للتحقق من صحة الرصيد . ← يتعين اجراء المطابقة اللازمة و الافادة</p>
<p>وفيما يخص فرن صهر السليكات فإن هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ مك إسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيه تعويض ماديا جابرا عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة ومافاتهما من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والأتعاب . هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها لجلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لسداد تكملة الأمانة . والتي تم سدادها وانتدبت المحكمة لجنة هندسية من جامعة الإسكندرية وتم عمل المعاينة الميدانية من لجنة خبراء كلية الهندسة ولم يتم مباشرة المأمورية بصفة نهائية ومحدد لنظر تلك الدعوى أمام المحكمة لجلسة ٢٠٢٢/٦/٨ بحضور اللجنة بأشخاصها لمناقشة التقرير</p>	<p>تضمنت الحسابات المدينة الأخرى نحو ٣,٠٧٤ مليون جنيه تكلفة مشروع اعادة تاهيل فرن الصهر لانتاج السيليكات بمصنع المستخلصة ولم يتم استلامه من الشركة المنفذة لوجود عيوب في التنفيذ والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٣٨٧١ / ٢٠٠٨ وقامت المحكمة بنذب لجنة من كلية الهندسة جامعة الإسكندرية للمعاينة ووضع تقريرها وحددت المحكمة النظر في في تلك الدعوى لجلسة ٢٠٢٢/٤/٢٧ لمناقشة لجنة خبراء كلية الهندسة . ← يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الاستفادة من الاموال العاطلة مع تحديد الاضمحلال في القيمة الناتج عن التوقف لسنوات ، وموافاتنا بتطور الموقف القانوني</p>
<p>- جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن</p>	<p>تضمن حساب الاجور في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٤,٤١٧ مليون جنيه قيمة منحة بواقع ٢٠ يوم مناسبات (عيد اضحى ٢٠٢١ دخول مدارس ٢٠٢١) وكذا مبلغ ٥,٣ مليون جنيه كاستحقاق من تحت حساب مكافاة العاملين وذلك أسوة بالمتبع في الاعوام السابقة . ← نوصي بضرورة العرض على مجلس الادارة والجمعية العامة للشركة في حينه .</p>
<p>تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم . وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق . وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .</p>	<p>لم تقم الشركة بتحميل مصروفاتها بقيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها عن التسعة اشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٥,١٨٢ مليون جنيه طبقاً لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ وقامت بتكوين مخصص مطالبات بتلك القيمة بلغ رصيدة في ذات التاريخ نحو ١٨,٤ مليون جنيه على الرغم من انه لا ينطبق عليه شروط الاعتراف بالمخصص طبقاً للفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ " المخصصات والالتزامات و الاصول المحتملة " . ← يتعين اجراء التسويات اللازمة و الافادة</p>

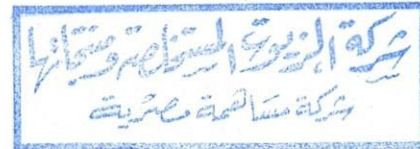
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١

<p>- جرى اتخاذ اللازم في هذا الشأن وسيروى أثر ذلك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .</p>	<p>لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ ضرائب الدخل لما لذلك من اثر على نتائج اعمال الشركة ← يتعين حساب قيمة الضريبة المؤجلة وعمل التسويات اللازمة</p>
<p>- جرى اتخاذ اللازم نحو انتهاء كافة الإجراءات للحصول على باقى التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريق مصنع محرم بك . حيث أن كلا محضرين الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بناية محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن .</p>	<p>- مازالت الشركة لم تنته من تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التامين عن حادث حريق قسم الهدرجة بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بنحو ٤,٠١٥ مليون جنية على الرغم من ورود تقرير الفحص الفنى من الادارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية وكذا حريق قسم انتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ بنحو ١,٥٤٤ مليون جنية على الرغم من وجود محضر معاينة النيابة العامة للواقعة . ← يتعين سرعه الانتهاء من اجراءات تحصيل قيمة التعويضات و موافتنا بتاريخ الحصول على التعويضات المستحقة مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨</p>
<p>بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م^٢ فهي عبارة عن الأتى :- ٢١٤٠٠ م^٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث الموقرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم . وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ . - ولازالت الطلبات أمام هيئة المساحة ومتوقفة بسبب عدم وجود خرائط مساحية ١٠٠٠/١ لدى الهيئة ورفض مكتب المساحة توضيح وفصل الحدود على أى خرائط أخرى أو رفع جوى أو تطبيق خطوط التنظيم ومنتظر طباعة خرائط لدى هيئة المساحة فصل الحدود .</p>	<p>مع عدم اعتبار ذلك تحفظا على القوائم المالية نوجه الانتباه الى لم تنتهى الشركة من نقل ملكية وتسجيل ارض بمصنع محرم بك مساحتها ١٤٠٠ م^٢ الت اليها بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية فى ١٩٨٨/٦/٩ وكذا ارض بمساحة نحو ١٧ الف م^٢ آلت الى الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل و الافادة .</p>
<p>تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م^٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الإسكندرية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدى</p>	<p>ما زالت الشركة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لإزالة التعديت على قطعه ارض بمدينة قويسنا بارض الباجور بمساحة ١٦٦٠ م^٢ والنسب آلت ملكيتها إلى الشركة مقابل مديونية العميل / عبد الحميد حسن الفلاح الا انه تم التعدى عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من استغلالها. يتعين سرعه ازاله التعديت واستغلال الارض بما يعود بالنفع على الشركة .</p>



<p>على الارض من ابناء البائع و بناء أسوار عليها و منع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ ح و المقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا و الذى حفظ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٦ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنيابة قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . مما دعا الشركة إلى التقدم بتظلم في المحضر الإدارى المشار إليه أمام معالى السيد المستشار النائب العام . وتم الحفظ النهائي للمحضر المحرر بشأن اثبات الحالة وتحصلت الشركة على أصول مستندات الملكية الخاصة بأرض الباجور من محكمة الجنايات وجاري تحرير محضر آخر لاثبات الحالة و التمكين و التحصل على صفة وأسماء واضعى اليد تمهيداً لأقامة دعوى طرد للغصب</p>	
<p>– جارى التواصل و التعامل مع جهاز مدينة السادات بشأن محاولة الترخيص للشركة بنشاط تجاري ومعرض ومخزن ومن ناحية أخرى جاري الأستقصاء عن عروض من بعض التجار بشأن الأستفادة بالتأجير للغير فى حالة عدم أماكن تغيير النشاط لتجاري ومخازن</p>	<p>ما زالت الشركة لم تتخذ أى اجراء حتى تاريخه بشأن قطعه الارض بمساحة اجمالية نحو ٥٠٦ م^٢ مكونة من معرض و بديوم ومخزن بمدينة السادات والتي آلت ملكيتها للشركة نظير المديونية المستحقة على العميل / عبد الحميد الفلاح بموجب حكم محكمة جنابات شبين الكوم جلسة ٢٠١٨/١/١١ والتوكيل المحرر من العميل ونود الاشارة إلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٢١/٨/٢٠٠٦ بتكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم لاستغلال التجارى ولم اتخاذ اية اجراءات حتى تاريخه . يتعين موافتنا بخطة الادارة بشأن الاستفادة من المبنى بما يعود على الشركة بالنفع.</p>
<p>جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن</p>	<p>وجود الات و معدات ضمن الاصول الثابتة متوقفه وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقا لحصر الشركة نحو ٤٨,٥٥٩ مليون جنية بقيمة دفترية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣,٥٢١ مليون جنية وقدردت الشركة قيمة الاضمحلال فى تلك الاصول بنحو ١,٣٩٥ مليون جنية . يتعين دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادى فيها بما يعود على الشركة بالنفع .</p>

شركة الزيتونة المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

<p>جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن</p>	<p>عدم وجود خطة للصيانة الدورية المبرمجة وعدم وجود سجل لقيود جميع توقفات الاصول الثابتة سواء للصيانة الدورية او الطارئة على الرغم من وجود اصول ثابتة انتهت عمرها الافتراضى ومازالت تستخدم فى الانتاج بنحو ١٢٣,٩٢٧ مليون جنية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ .</p> <p>يتعين وجود خطة للصيانة الدورية وعمل سجل لقيود جميع التوقفات .</p>
<p>حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التي اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن .</p> <p>وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ .</p> <p>بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنية والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري اعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب بإعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة</p>	<p>بلغ رصيد العملاء واوراق القبض والحسابات المدينة الاخرى نحو ١,٨٢٣ مليار جنية فى ٢٠٢٢/٣/٣١ بعد خصم الانخفاض فى القيمة البالغ نحو ٥,٨٩٨ مليون جنية عن ارصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية .</p> <p>يتعين تحصيل تلك المديونات مع اتخاذ كافة الاجراءات القانونية حفاظا على مستحقات الشركة</p>

العضو المنتدب



كيمياي / محمد رفعت حجاب

رئيس قطاع الشؤون المالية



محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

